

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

رسالة مؤرخة 4 آذار/مارس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان
من الممثل الدائم بالنيابة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

أذكر مع التقدير الاجتماع الذي عقدناه معك أنا وأمين وزارة خارجية سري لانكا، رافيناثا أرياسينها، يوم الجمعة 21 شباط/فبراير 2020، قبل بدء الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

وكما نوقش في الاجتماع المذكور أعلاه وأعلنه فيما بعد وزير خارجية سري لانكا، دينيش غوناواردينا، في البيان الذي أدلى به في الجزء الرفيع المستوى من مجلس حقوق الإنسان في 26 شباط/فبراير 2020، قررت حكومة سري لانكا، بعد موافقة مجلس الوزراء، سحب مشاركتها في تقديم قرار المجلس 1/40 بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، الذي تضمن قراري المجلس السابقين 1/30 المؤرخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 و 1/34 المؤرخ 23 آذار/مارس 2017 واستند إليهما.

وقد عُرض بالتفصيل في بياني الوزير، اللذين أدلى بهما في الجزء الرفيع المستوى المعقود في 26 شباط/فبراير وأثناء المناقشة العامة بشأن البند 2 من جدول الأعمال في 27 شباط/فبراير*، الأساس المنطقي لقرار حكومة سري لانكا، الذي يستند أساساً إلى التناقض الأساسي بين قرار المجلس 1/30 ودستور سري لانكا، فضلاً عن المفارقات الإجرائية والموضوعية والتشريعية الأخرى. وعلى الرغم من سحب الحكومة مشاركتها في الرعاية، فإنها لا تزال ملتزمة بتحقيق الأهداف المحددة، المتعلقة بالعدالة

* انظر الرابطين التاليين: www.lankamission.org/human-rights-humanitarian-affairs/2743-statement-made-by-hon-dinesh-gunawardena-minister-of-foreign-relations-at-the-43rd-session-of-the-human-rights-council.html و www.lankamission.org/human-rights-humanitarian-affairs/2745-43rd-session-of-the-human-rights-council-high-level-segment-statement-by-hon-dinesh-gunawardena-minister-of-foreign-relations-of-sri-lanka.html



والمساءلة وحقوق الإنسان لصالح جميع السريلانكيين، من أجل تحقيق سلام ومصالحة مستدامين في جميع أنحاء البلد.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان ونشرها على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رداً على تقرير المفوضية السامية (A/HRC/43/19)، وإدراجها على النحو الواجب في تقرير المجلس الذي سيقدم إلى الجمعية العامة لتعتمده في دورتها الخامسة والسبعين.

(توقيع) داياي منديس

الممثل الدائم بالنيابة